



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستعمال حالة الاستجابة المستحثة

رسالة ماجستير مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب
قيس أنيس جميل العقباني

بإشراف

الأستاذ الدكتور

محمد الكريم عبد الله محمد المشمداني

٢٠١٤ م

بغداد

١٤٣٥ هـ

المستخلص

تُعد موضوعة العلاقة بين النفقات العامة الحقيقية والنمو الاقتصادي من المواضيع المهمة والتي كثر بها الجدل و التحليل والنقاش بين علماء الاقتصاد على مدى عقود من الزمن .وفي الجانب النظري ورد هناك منهجين مختلفين في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين هذين المتغيرين الاقتصاديين و هما "قانون فاجنر" و "الفرضية الكينزية".

ويمثل هذان المنهجان ، وجهتي نظر مختلفة في تفسير العلاقة السببية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي. فبينما يرى قانون فاجنر أن اتجاه السببية يمتد من النمو الاقتصادي الى النفقات العامة ،يرى المنهج الكينزي أن اتجاه السببية يعمل بالاتجاه المعاكس أي ان اتجاه السببية هو من النفقات العامة الى النمو الاقتصادي .

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة السببية بين هذين المتغيرين في العراق أثناء المدة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستعمال بيانات السلاسل الزمنية . ودالة الاستجابة المستحدثة ، والتي هي دالة للصدمات ومشتقة من نموذج متجه الانحدار الذاتي ،أو نموذج تصحيح الخطأ وتبين ردود أفعال المتغير التابع في النظام نتيجة حدوث تغيير مفاجئ في حد الخطأ .

وتختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي تهدف لاختبار هذه العلاقة في العراق من حيث أنها أولاً: تحاول تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وإجمالي النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة على الصحة والتعليم من أجل البحث عن أدلة تدعم العلاقة بينهما. ثانياً: قسمت مدة البحث الى مدتين فرعيتين الاولى(١٩٩٠-٢٠٠٢) والثانية (٢٠٠٣-٢٠١٣). توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية مزدوجة (باتجاهين) من الإنفاق العام الحقيقي الى النمو الاقتصادي ومن النمو الاقتصادي الى الإنفاق العام الحقيقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، وهذه النتيجة تدعم دراسة (Turan Yay, Huseyin T., 2009) و أن هناك علاقة من النمو الاقتصادي الى النفقات العامة على الصحة والتعليم وهذه النتيجة تدعم قانون فاجنر .

وتوصلت الدراسة الى ان استجابة النمو الاقتصادي للصدمات غير المتوقعة الحادثة في النفقات العامة الحقيقية. تكون معدومة في بدايتها مع اتجاه صعودي موجب يصل الى اقصاه في المدة الثانية، أما استجابة النفقات العامة الحقيقية إلى صدمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) تكون موجبة ومؤثرة في تفسير الخطأ التنبؤي لمتغير (Exp) في المدة الاولى ثم تبدأ بالتلاشي تدريجياً وبشكل ايجابي متناقص لتصل الى ادنى من الصفر محققة ادنى مستوى سالب في المدة السادسة.

وإن استجابة النفقات على الصحة والتعليم للصدمات في معدل النمو الاقتصادي تكون معدومة في بدايتها ثم تبدأ بالارتفاع لمدتين قادمة ومن ثم تأخذ بالانحدار بالاتجاه السالب للمدتين الرابعة ، الخامسة . أما استجابة معدل النمو الاقتصادي للصدمة في إجمالي نفقات الصحة والتعليم يكون لها اثر موجب في بداية المدة الاولى من السنة ، لكنها تأخذ بالانخفاض المستمر لتصل الى ادنى قيمة لها في المدة الرابعة ومن ثم تأخذ وتستمر بالاتجاه الموجب حتى المدة التاسعة وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات.